S/PV.8462

الأمم المتحدة

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٤٦٢**

الأربعاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد إيسونو مبنغونو | (غينيا الاستوائية) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | ألمانيا | السيد هويسغن |
| | إندونيسيا | السيد شهاب |
| | بلجيكا | السيد بيكستين دو بيتسويريفا |
| | بولندا | السيد ليفتسكي |
| | بيرو | السيد دوكلوس |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيد ترويولس يابرا |
| | جنوب أفريقيا | السيد ماتجيلا |
| | الصين | السيد ما جاوشو |
| | فرنسا | السيدة غيغين |
| | كوت ديفوار | السيد إيبو |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد هيكي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كوهين |

## جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الحادي والعشرون المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2019/78)

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) (S/2019/101)



1903894 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الحالة فيما يتعلق بالعراق**

**التقرير الحادي والعشرون المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2019/78)**

**تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) (S/2019/101)**

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ينين إنيس - بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/78، التي تتضمن التقرير الحادي والعشرين للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، والوثيقة S/2019/101، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ينين - بلاسخارت.

**السيدة ينين - بلاسخارت** (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم هذه الإحاطة للمجلس اليوم للمرة الأولى بصفتي الحالية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن روح التعاون بين الكتل البرلمانية الرئيسية قبل أربعة أشهر سمحت بالتوافق على ترشيح السيد عادل عبد المهدي كرئيس وزراء معين. ولكن لم يكتمل تشكيل حكومة العراق حتى الآن. هناك أربعة مناصب وزارية لا تزال شاغرة، ثلاثة منها - الداخلية والدفاع والعدل - محل خلافات شديدة بين الأحزاب والكتل السياسية. وفي هذا السياق، تأجلت عدة جلسات برلمانية أو تم إيقافها أو مقاطعتها، ونتيجة لذلك لم يتقدم برنامج الحكومة إلا قليلا. وفي اللحظة الراهنة، فإن البرلمان العراقي في عطلة تمتد شهرا، ولن يعود إلى الانعقاد قبل أوائل آذار/مارس.

العمليات الطويلة لتشكيل الحكومة ليست جديدة ولا هي حكر على العراق. ولكن في السياق العراقي، هناك شعور حقيقي بالإلحاح للانتهاء من هذه العملية دون تأخير والتركيز على إعادة بناء البلد بعد سنوات من الصراع. وعليه، أود أن أدعو الجهات السياسية الفاعلة مرة أخرى للتغلب على التناحر السياسي وإظهار أن التوافق السياسي يمكن أن يسود من أجل المصالح العليا للشعب العراقي. وفي القيام بذلك، أود أيضا أن أذكرهم بأن هناك نساء عراقيات يتمتعن بمهارات وخبرات ممتازة ومؤهلات تماما لأداء العمل.

وفي نهاية المطاف، فإن شعب العراق هو الذي يدفع ثمن هذا المأزق السياسي - ويتحمل وطأته في وقت يتعين فيه تلبية احتياجاته ومطالبه بتقديم خدمات أفضل في وقت يجب أن يكون بإمكان المواطنين العراقيين الاعتماد على حوكمة ديمقراطية قوية ومؤسسات دولة قابلة للاستمرار. نعم، لقد حان الوقت لتحويل التركيز عن السياسات الفئوية واستثمار الجهود في معالجة الاحتياجات الفورية للمواطنين العراقيين، لأن المزيد من التأخير يمكن أن يفسح مجالا لانعكاسات كبيرة على استقرار البلد.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، يسرني أن أبلغ المجلس أن البرلمان قد أقر قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٩ في ٢٣ كانون الثاني/

يناير. فالمشاورات المسبقة والتعاون الفعال جعلا هذا الإنجاز ممكنا. والخبر السار هو أن ذلك يبين أن هناك مساحة للحوار السياسي البناء والشراكة، وأتمنى حقا أن نرى الكثير من ذلك في الأشهر القادمة. إن مخصصات الميزانية لعام ٢٠١٩ لبعض قطاعات التنمية الأساسية، مثل الكهرباء، تعكس جهود الحكومة لتحسين تقديم الخدمات الأساسية. ولكن لا تزال المخصصات لإعادة الإعمار في المناطق المحررة أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية. علاوة على ذلك، فإن مالية دولة العراق ما زالت معتمدة بشكل كبير على عائدات قطاع النفط، وبالتالي تظل عرضة لتقلبات أسعار النفط.

ومن الخطوات الإيجابية قرار مجلس الوزراء في الأسبوع الماضي بتحويل برنامج الحكومة إلى خطة للتنفيذ. وهذا سيسمح برصد وثيق للتقدم، فضلا عن المساءلة. إضافة إلى ذلك، أود أن أثني على الخطوات التي اتخذتها الحكومة للتصدي للفساد عن طريق اتخاذ تدابير وقائية. وفي الشهر الماضي، عقد رئيس الوزراء ثلاثة اجتماعات للمجلس الأعلى لمكافحة الفساد بغية توحيد الجهود الرامية لمكافحة الفساد من قبل أي طرف أو شخص، بغض النظر عن موقعه أو منصبه. ومكافحة الفساد لن تكون أمرا يسيرا، ولكنها ضرورية للغاية نظرا لتفشي الفساد على نطاق واسع على جميع المستويات في العراق. إنها معركة ضرورية من أجل إحياء الثقة لدى العامة. وخلال اجتماعنا في النجف يوم الأربعاء الماضي، شدد آية الله السيستاني مرة أخرى، في جملة أمور، على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في مكافحة الفساد.

وإذ انتقل إلى العلاقات بين بغداد وإربيل، أود أن أرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٦ كانون الثاني/يناير لتوحيد الرسوم الجمركية. والإسراع بتنفيذ ذلك الاتفاق ينبغي الآن أن يكون أولوية لكلا الجانبين. علاوة على ذلك، فإن الانتهاء من الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٩ يكفل التمويل الاتحادي لدفع المرتبات لموظفي الخدمة المدنية وقوات البشمركة في إقليم كردستان. وأود أن أدعو بغداد وإربيل للاستفادة من هذا الزخم الإيجابي وتجاوز خلافاتهما.

وفي هذه اللحظة تحديدا، ليس هناك معلومات كثيرة عن تشكيل الحكومة في إقليم كردستان، حيث أن المفاوضات مستمرة حتى الآن. وفي اجتماعاتي مع القادة الأكراد في إربيل والسليمانية، شددت على ضرورة التعجيل بتشكيل الحكومة من أجل تلبية احتياجات الأهالي في إقليم كردستان في أقرب وقت ممكن. ويبدو أن بعض التطورات بدأت تتكشف، مع احتمال انعقاد دورة البرلمان الإقليمي لكردستان في ١٨ شباط/فبراير.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت القيادة العراقية جهودا كبيرة لإعادة التوازن في علاقاتها الخارجية والتواصل مع العديد من الشركاء الدوليين والإقليميين وفي الجوار. وهذا أمر مهم، لأن القوة في الخارج والقوة في الداخل هي صفقة شاملة حقا. وخلال هذه الفترة، استقبل العراق أيضا وفودا دولية رفيعة المستوى تسعى إلى التعامل مع القيادة العراقية الجديدة، وآمل حقا أن يستمر دعم الاستقرار المستدام في العراق على رأس جداول الأعمال على الصعيدين الإقليمي والدولي، على أساس المصالح المتبادلة ووفقا لمبادئ احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

ويظل الأمن شاغلا كبيرا. ورغم انخفاض النشاط الإرهابي، فقد نفذت خلال الشهر الماضي هجمات ضد المدنيين وقوات الأمن العراقية. وباختصار، فإن داعش، رغم هزيمتها العسكرية، لا تزال تشكل تهديدا أمنيا للعراق والمنطقة.

وثمة شاغل آخر يتعلق بالجماعات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة و/أو توسع من سيطرتها الاقتصادية والاجتماعية في الحياة اليومية للعراقيين. وبصرف النظر عن انتماءاتها، يتعين على الحكومة أن تتخذ تدابير سريعة لإصلاح القطاع الأمني والتصرف بحزم ضد هذه الجماعات وأنشطتها.

وكما يعلم أعضاء المجلس أيضا، فقد أدانت السلطات العراقية الضربات الجوية العسكرية التركية بالقرب من الحدود التركية – العراقية في شمال العراق باعتبارها انتهاكات لسيادتها. وتركيا ما زالت تصر على أن هذه الضربات الجوية ضد أهداف مرتبطة بحزب العمال الكردستاني. ونأسف للخسائر في أرواح المدنيين وسبل العيش خلال هذه العمليات. ومن المهم أن تعجل حكومتا تركيا والعراق بجهودهما لحل هذه المسألة من خلال الحوار الثنائي.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فقد أوصت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات رسميا بإجراء انتخابات مجالس المحافظات في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وستواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الفنية والدعم للجنة. غير أنه في إطار التحضير لهذه الانتخابات، سيتعين اتخاذ عدد من الخطوات على وجه الاستعجال من جانب حكومة العراق والمؤسسات المعنية.

وفي الحديث عن المساءلة في مجال حقوق الإنسان، أود أن أشدد على أن التقيد بمزيد من الاتساق بالمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة أمر في غاية الأهمية، حيث أن القيام بعملية محايدة وشفافة للمساءلة القضائية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل تنظيم داعش سيكون أمرا أساسيا في إعادة بناء التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي. ولا يقل عن ذلك أهمية توطيد التلاحم المجتمعي ومكافحة اللوم الجماعي لمجتمعات بأكملها. علاوة على ذلك، فإن تهميش فئة دون أخرى يجعل المجتمعات عرضة لرسائل التطرف.

وفي إطار جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تكافؤ الفرص أنشأتُ في ٢٤ كانون الثاني/يناير الفريق الاستشاري للمرأة المعني بالمصالحة والسياسة. وأود من ذلك المنطلق أن أجدد دعوة البعثة الموجهة إلى القادة السياسيين للوفاء بالتعهدات العديدة المعلنة خلال فترة الانتخابات، بما فيها تعيين النساء في المناصب العليا المعنية بصنع القرار.

وقد أكملت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني وضع الملامح العامة لاحتياجات العراق الإنسانية في عام ٢٠١٩ وسيتم قريبا إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. وفي هذا العام ستكرس دوائر العمل الإنساني جهودها لتلبية احتياجات ١,٧٥ مليون عراقي معرضين للخطر، بمن فيهم المشردون داخليا الذين يقيمون داخل المخيمات وخارجها، وكذلك العائدون المقيمون في مناطق تشتد فيها الحاجة إلى المساعدة، علاوة على المجتمعات المضيفة التي أجهدت بسبب عدة سنوات من النزاع المسلح. ولا شك أن الاحتياجات كبيرة جدا هناك. وتسعى خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ إلى جمع ٧٠٠ مليون دولار من المانحين وتشمل برامج متخصصة لتلبية احتياجات الحماية. وسوف تنفذ البرامج الإنسانية بطبيعة الحال، علاوة على بذل جهود الإنعاش وتحقيق الاستقرار.

وفي حين تستمر الجهود الكبيرة المبذولة لإعادة بناء الهياكل الأساسية واستئناف الخدمات الأساسية، فإن إعادة بناء البلد سوف تستغرق سنوات عديدة وبتكلفة قيمتها بلايين الدولارات. ولا شك أن العراق سيكون بحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي بشكل مستمر كي تتحقق عملية الانتقال فيه بصورة ناجحة ومستدامة. وبفضل الدعم السخي من جانب المجتمع الدولي، تجاوزت أرصدة مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار التابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٨، بيد أنه لا تزال هناك فجوة تمويلية قدرها ٣٣٨ مليون دولار. وبعبارة أخرى، فإن هناك حاجة إلى توفير أموال إضافية، بما في ذلك المساهمات المقدمة من حكومة العراق التي تعترف بالمناسبة، بالأثر السريع للبرنامج وكفاءته.

وغني عن القول أنّ فريق الأمم المتحدة القطري يواصل تقديم المساعدة إلى حكومة العراق في تلبية احتياجات مواطنيها. وبوسعي أن أعطي كثيرا من الأمثلة على ذلك، غير أن بعضها الذي يعود للأشهر القليلة الماضية يشمل توفير اللوازم الطبية والإمدادات المنقذة للحياة، ورقمنة أكبر شبكة للأمان الاجتماعي في العراق وتوفير مستحقات الأغذية وإزالة المتفجرات، والانتهاء من وضع خطة تعمير مدينة الموصل. وتواصل منظومة الأمم المتحدة أيضا دعم حكومة العراق في تنفيذ بعض الإصلاحات الرئيسية، كما هو الحال في قطاع الأمن. وخلال زيارتي إلى الموصل قبل أسبوعين، شهدت مدى أهمية إسهام الفريق القطري في مساعدة الحكومة في إصلاح المنازل واستعادة محطات توفير المياه، ويعد كلاهما احتياجات أساسية لعودة الحياة إلى تلك المدينة التي مزقتها الحرب. وكما يعلم المجلس فقد تمكنت المنظمات العاملة في مجال إزالة الألغام من التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة على أساس يومي. وذلك أمر بالغ الأهمية. ولكن لا بد من القول أنه يتعين اتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة لحكومة العراق كي تتمكن من التغلب على بعض التحديات في تيسير تلك الأنشطة.

ومنذ انعقاد مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في شباط/فبراير ٢٠١٨ ما زال برنامج التعافي وبناء القدرة على الصمود في العراق مستمرا. وبالنظر إلى تمويله على الصعيد الوطني فإن للبرنامج ميزانية لفترة سنتين بقيمة ١ بليون دولار. وتتواصل الجهود المبذولة لتعبئة الموارد وقد أُعلنت تعهدات بتمويل مشاريع بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار حتى الآن. وأود أن أدعو مزيدا من المانحين إلى التبرع لصالح تلك الجهود.

وأود أن أنتقل الآن، لو سمحتم سيدي الرئيس، إلى التقرير الحادي والعشرين للأمين العام (S/2019/78) عن مستجدات الأمور المتعلقة بالمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وبالممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية.

بداية، أود أن أؤكد عزمي على الانخراط في هذه المسألة. وقد شددت على ذلك مرة أخرى خلال زيارتي الرسمية الأولى إلى الكويت قبل ١٠ أيام فقط. وإذ تواصل البعثة مساعدة حكومتي العراق والكويت في هذه المسألة الإنسانية الهامة، أود أن أدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز دعمها بوسائل مختلفة من بينها على سبيل المثال شراء المعدات الميدانية وتوفير الأدلة الجنائية وبناء قدرات الأفرقة التقنية العراقية والكويتية. وتمثل إعادة الممتلكات الكويتية القيمة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خطوة إيجابية طال انتظارها. وأدعو الحكومة العراقية إلى مواصلة البحث عن المحفوظات الوطنية التي لا تزال مفقودة.

وأود أن أشدد على أن انتهاء أجواء اليأس خلال فترة سيطرة تنظيم داعش قد أفسح المجال نوعا ما للأمل والتفاؤل بمستقبل العراق. ومع ذلك، فلا يمكن للمرء أن يتغاضى عن حقيقة أن الطريق نحو تحقيق الاستقرار المستحق في المدى البعيد سيكون طويلا وشاقا. وعليه، فإن من الضروري التحلي بالعزم والواقعية في مواجهة التحديات المقبلة، بما في ذلك من جانبنا. وسيكون من الأهمية بمكان ملكية جميع مكونات المجتمع العراقي ومشاركتها في العملية، في حين تُعدُّ الإرادة السياسية شرطا مسبقا. وبالمثل فإن من الضروري الاعتزاز بالتاريخ والمستقبل المشتركين للبلد. ويقينا فإن استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي سيكون أمرا بالغ الأهمية.

ختاما، أود أن أعرب عن خالص تقديري لبعثة الأمم المتحدة وموظفي فريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم والتزامهم. ويسعدني للغاية حقا أن أعمل معهم. وأتطلع إلى إبلاغ المجلس عن بعض الإنجازات الهامة خلال الأشهر المقبلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة يَنين إنِس – بلاسخارت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد العتيبي** (الكويت): يطيب لي في مستهل كلمتي أن أثمن عاليا ما تقوم به الأمم المتحدة من جهود مقدرة لمساعدة حكومة وشعب العراق الشقيق العراق في هذه المرحلة المفصلية والهامة، وحرصها على العمل والتنسيق جنبا إلى جنب مع الحكومة العراقية عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٢١ (٢٠١٨) من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ولا يفوتني في هذه المناسبة تهنئة السيدة يَنين إنِيس - بلاسخارت على تعيينها رئيسة للبعثة وممثلة خاصة للأمين العام في العراق. وأشكرها على إحاطتها القيمة والشاملة. ونعرب مجددا وفي الوقت نفسه عن دعم دولة الكويت لها، مقدرين الجهد الذي بذله سلفها السيد يان كوبيش، متمنين له كل التوفيق والنجاح في مسؤولياته الجديدة.

فيما يخص الوضع في جمهورية العراق الشقيق والمسؤوليات المناطة ببعثة لتقديم المساعدة إلى العراق، لا يسعني إلا أن أثني على ما تقوم به البعثة وأسرة الأمم المتحدة في العراق من جهود رامية إلى بناء مستقبل واعد للعراق، بدءا من تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الأمن والاستقرار فيه، مرورا بتلبية الاحتياجات الإنسانية، وصولا إلى توفير مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة. وأؤكد هنا على استمرار دعم دولة الكويت الكامل وتعاونها مع البعثة والفريق القطري في إنجاز مهامهما على أكمل وجه.

وفي الوقت الذي ندرك فيه أن المرحلة القادمة مهمة بالنسبة للعراق لتجاوز صعوبة الظروف التي يمر بها، خاصة بعد دحره لما يسمى تنظيم داعش الإرهابي، والتي تتطلب تكاتف الجهود الدولية لدعمه وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب العراقي وضمان أمنه، وهي مسؤولية نتشارك بها نحن بوصفنا إحدى دول جوار العراق بالدرجة الأولى، ومعنا الدول الإقليمية والمجتمع الدولي، حيث لا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق تطلعاتنا إلى عراق ينعم بالوحدة والأمن والاستقرار، وخال من الأزمات والانقسامات.

فقد بادرت دولة الكويت منذ أن بدأ العراق الشقيق مرحلة البناء فيما بعد النظام السابق، بدعم جهود إعادة الإعمار والبناء، ووقفت إلى جانبه للحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه. كما رحبنا بالحوار الوطني الشامل الذي نأمل أن يمكن أطياف المجتمع العراقي من تحقيق المصالحة الوطنية ومكافحة التطرف والإرهاب وتعزيز سيادة القانون وتوفير الرفاه والأمن لكافة مكونات نسيجه الوطني بلا استثناء، متمنين في الوقت نفسه للبلد الجار الشقيق كل التقدم والرخاء.

إن دولة الكويت، قيادة وحكومة وشعبا، ومنذ ظهور تنظيم داعش الإرهابي في العراق، وإدراكا منها لحجم الدمار الذي لحق بالعراق، مدت يد العون للشعب العراقي الشقيق، ولم تدخر جهدا للوقوف بجانبه. وأود أن أشير هنا إلى مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في استضافة مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في شباط/فبراير ٢٠١٨ لتخفيف معاناة الأشقاء في العراق والانتقال إلى مرحلة الاستقرار وإعادة الإعمار. ونتطلع إلى وفاء الدول بتعهداتها التي أُعلنت عنها بتقديم المساعدة في المؤتمر.

نشاطر الأمين العام القلق الذي عبّر عنه في تقريره (S/2019/101) المعروض أمامنا بأن الخلايا الإرهابية النائمة لا تزال تمثل تهديداً لأمن العراق واستقراره وللمنطقة ككل، مما يحتم علينا جميعاً بذل جهود إضافية واتخاذ المزيد من التدابير الحاسمة لتحجيم تلك الأنشطة والممارسات، وصولاً إلى مساءلة مرتكبي تلك الجرائم المروعة وتقديمهم للعدالة بالتنسيق والتعاون مع الآلية التي أنشأها مجلس الأمن تنفيذاً للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

أما فيما يتعلق بالالتزامات الدولية والمسائل الإنسانية المتبقية والمتعلقة بالمفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، يتزامن عقد اجتماعنا هذا مع ذكرى مرور ٢٨ عاماً على تحرير

دولة الكويت من الغزو العراقي، ويمضي كل عام دون أن تكتمل فرحتنا كون مصير بقية أبنائنا لا يزال مجهولاً. وستظل تلك المسألة الإنسانية على رأس اهتماماتنا، وسنواصل جهودنا دون كلل أو ملل في متابعة الكشف عن مصير الشهداء بعد أن تضاءلت فرص العثور عليهم أحياء، ومقدّرين حرص أعضاء مجلس الأمن المتواصل على مدى تلك السنوات في إبقاء هذا الملف الإنساني حاضراً على جدول أعماله، فضلاً عن متابعتهم لتنفيذ جميع الالتزامات التي نصّت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة بالالتزامات الرئيسية التي ما زالت متبقية والتي لم تجد طريقها إلى الحل منذ تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١.

وهنا نودّ أن نشيد بالتوجه والرغبة الجادة لدى العراق الشقيق في الوفاء بكافة التزاماته الدولية المتبقية تجاه دولة الكويت على النحو المطلوب، وإن ما تمّ التوصل إليه من التعرف على رفات ٢٣٦ من أصل ٦٠٥ مفقودين لم يكن ممكناً لولا تعاون العراق، ونأمل بأن يستمر التعاون والعمل بنفس الروح الأخوية مع العراق، إلا أن وتيرة الكشف عن الرفات تراجعت، ولم يتم الكشف عن رفات أي من المفقودين منذ عام ٢٠٠٤، ونجدّد استعدادنا التام لتقديم الدعم والمساندة التي يحتاج إليها العراق من أجل تسريع وتيرة تنفيذ الالتزامات المتبقية التي نصّت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما لا يسعنا هنا إلا أن نقدّر الجهود المبذولة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال رئاستها للجنة الثلاثية في سعيها لإنجاز مسؤولياتها لإغلاق ملف هذه القضية الإنسانية على النحو المطلوب. ونرى أن بالإمكان تحقيق تقدم جوهري وملموس إذا ما تم تكثيف العمل وتنفيذ الخطط والبرامج المتفق عليها في إطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها. ونؤكد أن دولة الكويت لم ولن تدخر أي جهد في دعم المساعي المبذولة في سبيل معرفة مصير المفقودين من الرعايا الكويتيين وغيرهم من رعايا البلدان الثالثة.

وفي الوقت ذاته نحثّ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على متابعة ومواصلة تنفيذ ولايتها فيما يتعلق بمتابعة مسألة الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات، بما فيها المحفوظات الوطنية، وذلك وفقاً للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). وندعو السيدة إنِيس - بلاشخيرت إلى اتباع نهج جديد ومبتكر يكفل لنا الدفع بهذه الملفات إلى الأمام.

وهناك جانب آخر للالتزامات المتبقية أود أن ألفت انتباهكم إليه، وهو مسألة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية، والتي لا تقل أهمية عن الالتزامات الدولية الأخرى لما تشكله هذه الممتلكات والمحفوظات من ثروة تاريخية وإرث هام للذاكرة الوطنية لدولة الكويت وشعبها. والأمر المؤسف هو أن مصير المحفوظات لا يزال في حكم المجهول منذ تحرير الكويت عام ١٩٩١، ونشاطر الأمين العام للأمم المتحدة خيبة الأمل في هذا الصدد.

ختاماً، إن دولة الكويت تعي تماماً أن العراق الجديد ليس عراق الأمس، فقد آن الأوان للمجتمع الدولي ليساند ويدعم الجهود التي يقوم بها العراق لاستعادة عافيته ومعاودة دوره المعهود في محيطه الإقليمي والدولي من بعد ما شهده خلال السنوات الأخيرة من أحداث مؤلمة خلال تصديه لتنظيم داعش الإرهابي، والبناء على هذه الانتصارات التي أثبتت إرادة الشعب العراقي بمختلف مكوناته على أنه الأقدر والأجدر لتجاوز تلك المرحلة الصعبة.

وكلنا أمل في أن تنتهي الحكومة العراقية من وضع اللمسات الأخيرة لتشكيلها لبناء عراق المستقبل، متمنين لهم كل التوفيق والنجاح وكل ما فيه خير للعراق الشقيق ومصلحته بما يحقق كافة تطلعات شعبه الكريم الذي يستحق العيش في دولة مستقرة ومزدهرة وآمنة. وتجدد دولة الكويت هنا تضامنها مع العراق

قيادة وحكومة وشعباً في أية خطوة يخطوها لترسيخ الوحدة الوطنية العراقية ودحر الإرهاب والحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه.

**السيد شهاب** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة يِنين إنِيس – بلاسخارت على إحاطتها الشاملة والزاخرة بالمعلومات. كما أود أن أهنئها على تعيينها.

وبما أن هذه هي أول جلسة لإندونيسيا بشأن العراق بوصفها عضواً في المجلس، أود أن أهنّئ حكومة وشعب العراق بشأن إنجاز الانتخابات الوطنية لديهم في العام الماضي. لقد تابعنا الحالة في العراق عن كثب ونأمل أن يحقق إخوتنا وأخواتنا العراقيون قريباً ما يستحقونه تماماً – السلام الدائم والاستقرار والازدهار. إن إندونيسيا على يقين من أن الحكومة الجديدة يمكنها أن تبني على التقدم الهام المحرز في السنوات الأخيرة من أجل تحقيق الوئام والسلام الدائمين. وأودّ أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية من الإحاطة.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية، تشيد إندونيسيا بالعراق على تشكيل الحكومة الجديدة في غضون الإطار الزمني الدستوري وتتطلع إلى التعيينات في المناصب الوزارية المتبقية. ونحن على ثقة بأن التعيينات في مجلس الوزراء ستكتمل قريباً. ونثني على الجهود المتواصلة التي جرت تحت الرئاسات الثلاث لتيسير التوفيق والعمل بصورة بناءة من أجل تحقيق هذه الغاية. ونرحّب أيضاً بالانتخابات التي أجريت في العام الماضي في إقليم كردستان العراقي والتقدم المحرز في العلاقات بين بغداد وإربيل. ونشجّع العراق على الاستفادة من هذا الاتجاه الإيجابي وتسوية جميع المسائل المعلّقة عن طريق الحوار وتوافق الآراء، استناداً إلى الدستور العراقي.

ثانياً، لا بد من التصدي بفعالية للتحديات الأمنية. على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز في الآونة الأخيرة، فإننا نلاحظ أن الإرهاب لا يزال يشكل تحدياً خطيراً. فأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا يزالون ناشطين في عدد من المحافظات العراقية، مختبئين في مناطق يصعب الوصول إليها. وإننا نشيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به قوات الأمن العراقية في عملياتها الجارية لتطهير المناطق من المتفجرات وغيرها من المواد الخطرة، وكذلك على استمرار بحثها عن فلول تنظيم الدولة الإسلامية، الذين يهددون الأمن والتقدم في البلد. هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل في التصدي للتحديات الأمنية وضمان السلام الدائم. وفي هذا الصدد، يكتسي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بالغ الأهمية. ونثني على الحكومة العراقية على مواصلة الجهود الرامية إلى التواصل مع البلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين لتعزيز العلاقات والنهوض بالمصالح السياسية والأمنية المتبادلة.

ثالثاً، يظل الدعم الذي تقدّمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أمراً حيوياً. ونشيد بالعمل الأساسي الذي اضطلعت به البعثة، الذي يُنظر إليه نظرة إيجابية ومواتية في مختلف مجالات المجتمع العراقي، مثل القطاع العام، والمساعدة الانتخابية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونرحّب أيضاً بالجهود التي تبذلها البعثة للمساعدة في تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وبلدان المنطقة، مثل الكويت، بشأن تسوية المسائل الثنائية المتبقية. إن المناقشة والإنجاز على نحو سليم لملف المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة سيعزز العلاقات الثنائية الجيدة جداً بالفعل بين البلدين الشقيقين.

ومن المهم للغاية أن تواصل البعثة تقديم دعمها إلى حكومة العراق الجديدة في الوقت الذي تشرع فيه في تنفيذ برامج جديدة لحل التحديات المعقدة والصعبة العديدة التي تواجهها وترسيخ أقدام البلد على الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد لدعم البلد الشقيق، العراق، في تحقيق ذلك الهدف.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بداية، أود أن أهنئ السيدة إنيس – بلاسخارت على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأن أشكرها على إحاطتها. كما أود أن أثني على العمل الذي قام به سلفها، الممثل الخاص السابق للأمين العام يان كوبيش.

ترحب الصين بالتقدم المحرز في تشكيل الحكومة العراقية وتثني على الجهود التي يبذلها قادة العراق لتسوية خلافاتهم عن طريق المشاورات والحوار، مع السعي في الوقت نفسه إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات معيشة السكان والتعجيل بعملية إعادة الإعمار. فالعراق يمر بمرحلة حرجة على صعيد تعزيز السلام والاستقرار وإعادة الإعمار. وأود أن أشدد على النقاط التالية:

أولا، ينبغي لنا أن نواصل التقيد بالاتجاه العام المتمثل في البحث عن حل سياسي للمسألة العراقية. ويتماشى تحقيق المصالحة الشاملة للجميع والتعايش في وئام بين الأطراف العراقية مع المصالح الأساسية والاحتياجات الإنمائية لجميع العراقيين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحترم بشكل جدي سيادة العراق واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية وأن يدعم المساعي الحميدة للأمم المتحدة وأن يقدم مساعدة بناءة في التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع.

ثانيا، ينبغي أن نواصل دعم العراق في حربه ضد الإرهاب. فالعراق في طليعة هذه المعركة ولا تزال فلول الإرهابيين تشكل تهديدا. وينبغي لجميع الأطراف المعنية تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتوحيد المعايير وتضييق الخناق على جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن وتوطيد الإنجازات التي حققتها جهود مكافحة الإرهاب والحد بشدة من عودة القوى الإرهابية وانتشار أنشطتها. وينبغي للمجتمع الدولي دعم العراق في جهوده الرامية إلى تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وفقا للقوانين المحلية ذات الصلة. وندعم الجهود التي يبذلها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بالتشاور الوثيق مع الحكومة المعنية، من أجل الاضطلاع بعمله على أساس الولاية المنوطة به.

ثالثا، ينبغي لنا أن نشجع بنشاط تحقيق الانتعاش الاقتصادي في العراق والإسراع في إعادة إعماره. وينبغي أن تركز الحكومة العراقية على تطوير الهياكل الأساسية والنهوض بإعادة الإعمار الاقتصادي والتقدم وتعزيز قدرتها على توفير الخدمات العامة وتحسين مستويات معيشة الناس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة إلى العراق والمساعدة على تخفيف الحالة الإنسانية فيه والمساعدة في انتعاشه الاقتصادي وإيجاد بيئة مواتية لإعادة إعماره.

وتقوم بعثة الأمم المتحدة بدور هام في دعم الحكومة العراقية في تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، وما برحت تدعم جهود العراق الرامية إلى تحسين علاقاته الثنائية مع بلدان المنطقة، مثل الكويت، وحل المسائل التاريخية. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها البعثة من أجل الاضطلاع بعملها، وفقا لولايتها.

قدمت الحكومة الصينية للعراق في السنوات الأخيرة العديد من الإمدادات الإنسانية ووفرت له مساعدات اقتصادية، والتي استُخدم بعضها في المناطق المتضررة من الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدمت جمعية الصليب الأحمر الصينية المساعدة لجمعية الهلال الأحمر العراقي في صورة مرافق طبية، واستُخدمت لتخفيف الصعوبات التي يواجهها الشعب العراقي.

وكما هو الحال دائما، تدعم الصين أي جهد يرمي إلى التوصل إلى حل سياسي للمسألة العراقية ومكافحة الإرهاب. وستشارك بنشاط في عملية إعادة الإعمار الاقتصادي للعراق وستواصل تقديم المساعدة قدر استطاعتها.

**السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نتوجه بالشكر للممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة ينين إنيس – بلاسخارت، على إحاطتها. ونتطلع إلى العمل معها في مهمتها. كما نود أن نرحب بزميلنا، الممثل الدائم للعراق.

وتود جنوب أفريقيا أن تسلط الضوء على المجالات الثلاث التالية في بياننا اليوم: الحالة السياسية والحالة الأمنية ودور المنطقة في مساعدة العراق.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، تثني جنوب أفريقيا على السلطات العراقية بشأن التقدم المحرز في تشكيل حكومة وطنية. ونشجع جميع الجهات المعنية على العمل معا من أجل وضع اللمسات الأخيرة على مجلس الوزراء. وينبغي توحيد صفوف جميع القوى السياسية والتوصل إلى اتفاق بشأن المناصب الوزارية التي لم يتم شغلها بعد حتى تتمكن الحكومة من الوفاء بوعودها للجمهور في تعزيز الأمن والعودة الكريمة للمشردين داخليا وإصلاح الخدمات العامة وإعادة تنشيط الاقتصاد وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والتنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية أن تعزز حكومة العراق إشراك المرأة بصورة مجدية في العملية السياسية وتمثيلها على جميع مستويات الهياكل السياسية. ونرحب بإعلان الممثلة الخاصة للأمين العام ينين إنيس – بلاسخارت عن تدشين الفريق الاستشاري النسائي المعني بالمصالحة والشأن السياسي في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وهذا تطور إيجابي للغاية في الواقع.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نلاحظ بقلق التقييم الوارد في تقرير الأمين العام (S/2019/101) ومفاده أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال يشكل تهديدا في العراق. ولا بد من التصدي لهذا التهديد، نظرا لأن استمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية سيكون له تداعيات ليس على عدم استقرار العراق فحسب، بل وعلى المنطقة برمتها. ونؤيد الجهود التي يبذلها العراق لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في البلد، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي أنشأ فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لدعم الجهود التي يبذلها العراق على الصعيد المحلي تحقيقا لهذه الغاية.

وعلاوة على ذلك، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونشجع جميع الجهات المعنية على مواصلة دعم الجهود التي بدأتها البعثة والمشاركة فيها في مسعى إلى كفالة فعالية التعمير بعد انتهاء النزاع وتحقيق السلام المستدام في العراق. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء زيادة العنف ضد النساء والأطفال، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي تبذلها البعثة واليونيسف للتصدي لهذه الآفة.

ثالثا، فيما يتعلق بدور المنطقة، فإننا نرحب بزيادة مشاركة المنظمات الإقليمية في العملية السياسية وإعادة تأكيد دورها في مساعدة حكومة العراق في إعادة بناء البلد. كما نرحب باستئناف التعاون والمحادثات بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان، ونشجع الطرفين على مواصلة السعي لإيجاد توافق في الآراء بشأن المجالات التي تهم الجانبين. كما نتشاطر آراء الجهات الفاعلة الإقليمية بأن تشكيل حكومة في العراق يمثل خطوة هامة نحو بناء علاقة أقوى وأكثر توازنا بين بلدان منطقة الشرق الأوسط.

في الختام، تؤكد جنوب أفريقيا مجددا دعمها لسيادة العراق وسلامته الإقليمية، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وستواصل دعم البعثة في تنفيذ ولايتها. وعلاوة على ذلك، نواصل دعم عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، كجزء من ولاية البعثة، ونشدد على

أهمية استقلال وحياد الآلية، مع العمل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يعرب وفدي عن تهانيه الخالصة للسيدة يَنين إنِيس – بلاسخارت على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ويتمنى لها كل النجاح في مهمتها الجديدة. كذلك نشكرها على إحاطتها المفصلة بشأن التطورات في العراق. وفي ضوء هذه المعلومات المُحدثة، يود وفدي أن يُعلق على العملية السياسية والحالات الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الأمنية.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، يلاحظ بلدي مع الأسف أن الشقاق بين مختلف القوى السياسية في البلد لا يزال قائما، مما يحول دون قيام رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة جديدة. ومع ذلك، بعد الهزيمة العسكرية لداعش، كان من شأن إنشاء حكومة شاملة أن يمكن من تنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه العراق، وهي إيجاد حلول مستدامة لمسألة عودة الأشخاص المشردين داخليا بتزويدهم بالخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية؛ وتسريع عملية إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء النزاع؛ وتهيئة الظروف اللازمة للمصالحة الحقيقية بين العراقيين، مع إيلاء الاحترام الواجب لوحدة البلد والتنوع الاجتماعي والسياسي والعرقي؛ وضمان التمثيل العادل للمرأة في المؤسسات وهياكل صنع القرار.

لذلك، تحض كوت ديفوار جميع الجهات الفاعلة السياسية على إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية وذلك بالتغلب على خلافاتها بغية تشكيل حكومة جديدة في وقت مبكر. وعلاوة على ذلك، تشجع كوت ديفوار على مواصلة الحوار البناء بين السلطات العراقية المركزية وسلطات منطقة كردستان المستقلة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع المتعلق بتنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير لتلك المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمفاوضات التي أجريت بين الطرفين، والتي مكنت في عام ٢٠١٨ من إعادة فتح مطاري أربيل والسليمانية أما الرحلات الدولية، والتوصل إلى اتفاق بشأن صادرات النفط من محافظة كركوك. ويأمل بلدي من الاجتماعات المقبلة بين السيد عادل عبد المهدي، رئيس وزراء العراق، والسيد نيجيرفان بارزاني، رئيس وزراء إقليم كردستان، من حسم نقاط الخلاف المتبقية.

تتسم الحالة الإنسانية بالفقر المدقع، بما في ذلك انعدام الأمن، وهي حالة نجم عنها تشريد أكثر من ١ ٨٠٠ ٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٤. وتحث كوت ديفوار السلطات العراقية، بمساعدة المجتمع الدولي، على إيجاد حلول لمحنة هؤلاء الناس، وتحسين أمنهم، وإدراجهم في مبادرات المصالحة المحلية بغية إدماجهم الكامل في المناطق المضيفة.

فيما يتعلق بمسالة حقوق الإنسان، يلاحظ بلدي بارتياح أن مجلس الأمن اتخذ، بناء على طلب السلطات العراقية، القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بشأن التنفيذ الفعّال لمبدأ مساءلة داعش. وفي هذا الصدد، تابع مجلسنا باهتمام الإحاطة الإعلامية (انظر S/PV.8412) التي قدمها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، بشأن تقريره الأول عن الخطوات التي ينوي الفريق اتخاذها من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

إن الإسراع في التحقيقات التي يجريها الفريق بقيادة السيد خان مسألة في غاية الإلحاح لأنه تم اكتشاف ٢٠٢ مقبرة جماعية تضم أكثر من ١٢ ٠٠٠ جثة في المقاطعات الشمالية والغربية من العراق. وتؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها للسيد خان وتهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلسنا، أن يزوده بكل المساعدة اللازمة لإنجاح مهمته.

أما على الجبهة الأمنية، فعلى الرغم من نكساتها العسكرية الأخيرة في العراق، ما زالت داعش تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار البلد وللسلام والأمن الدوليين. ولذلك تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده بتقديم المساعدة والتدريب اللازمين للقوات المسلحة العراقية بغية إنهاء أنشطة تلك الجماعة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بزيادة جهود القوات المسلحة العراقية وقوات مكافحة الإرهاب، التي تؤدي دورا رئيسيا في الكفاح من أجل القضاء على داعش.

في الختام، يحض بلدي المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلسنا، على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها السلطات العراقية لاستعادة الأمن والسلام، وهي جهود أساسية لتحقيق الاستقرار الدائم في العراق.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغينيا الاستوائية.

أود أن أبدا بياني بالانضمام إلى الآخرين في الترحيب بالسيدة يَنين إنِيس - بلاسخارت، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونشكرها على إحاطتها الواضحة والثرية بالمعلومات ونتمنى لها النجاح في مسؤوليتها الجديدة. ولا يساورنا أدنى شك في أن خبرتها السياسية والدبلوماسية ستكون مفيدة لمجلس الأمن والبعثة في إحراز تقدم إيجابي في هذه العملية. وبوسعها أن تعول على كامل دعم وفد غينيا الاستوائية.

يهنئ وفدي الشعب العراقي الذي تمكن، على الرغم من الخلافات التي أعقبت الانتخابات المحلية والبرلمانية في أيار/مايو الماضي، من أن ينتخب سلميا رئيسا جديدا له، فخامة السيد برهم صالح، في تشرين الأول/أكتوبر، الذي عين بدوره رئيس الوزراء الجديد، دولة السيد عادل عبد المهدي، الذي قدم برنامجا سياسيا طموحا يحظى بدعم شعبي كبير، ويلبي الاحتياجات الأساسية للبلد، وييسر الشفافية والإصلاحات التي يحتاجها البلد بشدة. ونعتقد أن تلك الأحداث التي وقعت في عام ٢٠١٨ تمثل خطوة هامة نحو الديمقراطية والاستقرار السياسي وتعزيز بيئة مستدامة وآمنة للعراق. وفي هذا الصدد، من المهم إبراز أهمية العمل الذي تقوم به البعثة، التي ما برحت متاحة على الدوام لدعم السلطات المحلية في مختلف جوانب عملية تعمير الدولة العراقية.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الصعوبات التي تصادف في عملية تشكيل الحكومة الجديدة. وكنا نعتقد أن القبول السهل لتعيين رئيس الوزراء من جانب الكتل السياسية الرئيسية من شأنه أن ييسر تشكيل بقية السلطة التنفيذية، المقدمة إلى مجلس النواب. وفي هذا الصدد، وبغية تجنب التأثير على عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي الجارية بالفعل في البلد، من الملح والضروري أن تحاول الأطراف التقريب بين مواقفها من أجل تيسير تشكيل الحكومة، الذي يعد عملها أساسيا للنهوض بعملية التنمية والمضي بها قدما.

ونرحب بالجولة التي قام بها الرئيس العراقي الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى بلدان المنطقة. ونأمل من تقارب العراق مع البلدان المجاورة أن يركز على إقامة تعاون جيد في المجالات الاستراتيجية، مثل مكافحة الإرهاب، التي من شأنها أن تيسر تبادل المعلومات بين الحكومات. ومن شأن ذلك أن يساعد أجهزة الأمن العراقية التي ما زالت في حالة تأهب نظرا لأنه لا تزال توجد بقايا من متطرفي الدولة الإسلامية الذين لا يزالون يشكلون تهديدا غير متكافئ في شمال البلاد ووسطها. وفي ضوء هذه الحالة، من المناسب، على أساس مبادئ حسن الجوار واحترام السيادة، أن تتصدي حكومتا العراق وتركيا على جناح السرعة للحالة الأمنية في الجزء الشمالي من البلد، التي من الواضح أيضا أنها تشكل خطرا على تركيا.

ونرحب بالبيان الذي أصدرته وزارة المالية العراقية في كانون الثاني/يناير، والذي تذكر فيه أن الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان اتفقتا على توحيد الرسوم الجمركية في جميع نقاط العبور الحدودية في البلد، وإلغاء نقاط التفتيش الخاصة بالجمارك بين إقليم كردستان وبقية العراق. وبالمثل، نرحب باتفاق كركوك بشأن استئناف صادرات النفط، فضلا عن الاجتماعات الهامة التي عقدتها سلطات الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر. وكل ذلك يدل على توفر النية الحسنة لدى القادة السياسيين الذين يعملون على توحيد جميع أجزاء البلد وإدماجها.

أخيرا، نشجع الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية والتي قامت في تشرين الثاني/نوفمبر بتسليم وزارة خارجية الكويت عددا من الأصول التي تم الاستيلاء عليها خلال غزو الكويت، بما في ذلك كتب، وأرشيف أشرطة فيديو تعود للتلفزيون الكويتي، وسيف، ولوحة قيمة.

إننا نتطلع إلى التعاون الكامل من جانب حكومة العراق لتلبية هذا المطلب الهام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

**السيد بحر العلوم** (العراق): اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالتهنئة لجمهورية غينيا الاستوائية والإعراب عن الشكر الجزيل لما تبذله من جهود في تنظيم عمل المجلس. كما أخص بالشكر جمهورية الدومينيكان على جهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس خلال الشهر المنصرم، ونهنئ السيدة يَنين إِنيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، على بداية عملها في العراق، والتي كان لها حضور مميز منذ الأيام الأولى لتسلمها منصبها، وشكرنا لسلفها السيد يان كوبيتش، لجهوده الطيبة في أداء عمله خلال فترة ولايته، ونرحب بإحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام التي قدمتها هذا الصباح، ونتطلع إلى توسيع نطاق تعاوننا الثنائي بما يخدم مصالح العراق واحتياجاته ضمن الولاية المناطة بالبعثة، مؤكدا دعم بلدي الكامل لها.

على الصعيد السياسي، أنجز العراق خلال الفترة الماضية الكثير إذ تميزت الانتخابات التشريعية بالشفافية والنزاهة، وتلا ذلك تشكيل الرئاسات الثلاث خلال المدة الدستورية المحددة، والآن تعمل الكتل السياسية على تجاوز كل العقبات وتحقيق الانفراجات، والتوصل إلى تفاهمات لاستكمال الحكومة الوزارية من خلال شراكة وطنية تضع مصلحة العراق العليا في المقام الأول، والمضي بالعراق قدما نحو تكريس الاستقرار وتأمين السلم الاجتماعي ليسهم في استقرار المنطقة وأمنها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، اعتمد مجلس النواب العراقي الموازنة العامة لعام ٢٠١٩ ضمن الآجال الدستورية، وستقوم الحكومة الاتحادية بدفع رواتب جميع الموظفين في إقليم كردستان خلال عام ٢٠١٩ بمن فيهم مقاتلو البيشمركة.

لقد وضع العراق خطة تنمية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ لتحقيق معدل نمو نسبته ٧٪ وخفض معدلات الفقر والبطالة وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتم تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي سيعمل على اتخاذ الإجراءات الرادعة لمكافحة الفساد.

وعلى صعيد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، فقد شهدت الفترة الماضية استمرار تعاون العراق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح واليونيسيف لتنفيذ بنود البيان المشترك وفق الخطة التنفيذية التي أطلقت أثناء زيارة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح براميلا باتن إلى العراق في عام ٢٠١٨، كما تم افتتاح أول ملجأ للمعنفات جنسيا في العراق بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وزيارة فريق أمني متخصص في إنفاذ القانون من مكتب العنف

الجنسي لزيارة العراق للعمل مع مجلس القضاء الأعلى على تكييف التشريعات القضائية ذات الصلة.

وتعمل الجهات المعنية على إكمال التقرير الثاني للخطة الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إذ يعتبر العراق من أوائل الدول التي أصدرت الخطة الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ركزت على زيادة تمثيل النساء في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحماية المرأة من العنف الجنساني، ودمج قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية.

لقد شرعت حكومة بلدي في تنفيذ مشاريع اقترحها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في مجال مكافحة الإرهاب، شملت تطوير مهارات الشباب وتوفير فرص عمل لهم، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومنع التطرف العنيف، عبر الاتصالات الاستراتيجية ومنع الاستجابة لتهديد أسلحة الدمار الشامل وبما يسهم في تلبية أربع من الأولويات الست عشرة التي حددتها لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، عام ٢٠١٥ واعتمدتها حكومة العراق. كما وافقت على إرسال مستشار لتطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب ولتيسير تنفيذ المشاريع الأربعة أعلاه، حيث كان هناك فريق في بغداد من قبل هذا المكتب، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الأسبوع الماضي لإقامة ورشة عمل مع الجهات العراقية لهذا الغرض.

استعرضنا بعض الانجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية، كما واستعرضنا المنهاج الوزاري الذي اعتمدته حكومة العراق الجديدة في جلسة الإحاطة الماضية، إذ تعمل حكومة العراق على تذليل العقبات ومواجهة التحديات التي تواجهها في مجال إعادة الإعمار وبالشكل الذي يؤمّن تحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة، وهو أمر مرتبط بتوفير بيئة آمنة وسلمية، وتؤمن حكومة بلدي بالدور الذي يقوم به المجتمع الدولي في دعم جهودها، وهي تتطلع إلى التعاون مع المجتمع الدولي في المجالات التالية:

أولا، النهوض بواقع التعليم الذي كان يعد مميزا في سبعينات القرن الماضي، ونرجو أن نرى جهودا جادة من خلال تقديم رؤية توصيفية لواقع العملية التربوية والتعليمية في العراق، ومن ثم تقديم الخيارات المناسبة للتعامل مع حاجات هذا القطاع المهم لتطويره.

ثانيا، التنمية لتعزيز الوصول لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي إذ خلفت الحروب ضد تنظيم داعش الإرهابي آثارا نفسية ومعنوية على صحة النساء والفتيات اللواتي عانين من حالات النزوح والعنف، فضلا عن ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا، ندعو الدول الصديقة والشقيقة إلى الوفاء بتعهداتها التي قدمتها في مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي عقد في دولة الكويت الشقيقة في السنة الماضية، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم العراق وحكومته في إعادة بناء البنى التحتية للمدن العراقية كافة لما يشكله من عامل مهم وجوهري في ازدهار الاقتصاد العراقي.

رابعا، ندعو الدول الأعضاء إلى الإسهام في تأهيل المناطق الأثرية التي دمرها تنظيم داعش الإرهابي، ودعم العراق في إدراج آثار بابل ضمن لائحة التراث الإنساني العالمي.

خامسا، بناء القدرات في مجال تحسين نظام العدالة الجنائي، وإرساء نظام الحكم الرشيد في العراق، ومحاربة الفساد بجميع صوره وأشكاله كونه أحد أبرز العوائق أمام إرساء أسس سليمة لحكومة رشيدة في العراق.

سادسا؛ واجه تنفيذ الخطة الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) العديد من التحديات، إذ تزامن بدء تنفيذ الخطة مع

سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المناطق العراقية. وعلى الرغم من أن فرق المتابعة الوزارية والمؤسسية قد حصلت على دورات تدريبية في مجال الرصد والتقييم وفي قضايا المرأة والسلم والأمن، ما زال فريق العمل الوطني يحتاج إلى المزيد من بناء القدرات والدعم من أجل تحسين فعاليته.

سابعا؛ ندعو الدول الأعضاء إلى زيادة التعاون الاستخباري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وبناء قدرات القوات المسلحة بتشكيلاتها وصنوفها كافة، من جيش وشرطة وجهاز مكافحة إرهاب وحشد شعبي وبشمركة.

أحيا العراقيون، في ١٠ تشرين الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذكرى الأولى لتحقيق النصر على عصابات داعش الإرهابية وتحرير جميع المدن من براثنها، إذ طوى بلدي صفحة المعارك الميدانية مع تنظيم داعش الإرهابي لينهي هذه الحقبة التي كلفته الكثير.

والآن بدأت المواجهة الأمنية التي تتمثل في القضاء على الحواضن والمجاميع المتفرقة، وكذلك المعركة الفكرية الرامية إلى القضاء على الفكر المتشدد. وتعمل حكومة بلدي على تأمين الحدود وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل سيطرة عصابات داعش على مساحات من العراق وإعادة إعمار المناطق المتضررة وعودة النازحين وتعويضهم ماديا ومعنويا.

وعلى صعيد علاقات العراق مع دول الجوار، تشكل الضربات التركية المتتالية على مواقع في شمال العراق (إقليم كردستان)، انتهاكا صارخا لسيادته، وهو فعل مدان ومرفوض أيا كان الباعث وراءه، كونه يخالف قواعد القانون الدولي ويناقض مبادئ حسن الجوار.

وهنا نجدد التزام حكومة العراق بعدم السماح باستخدام الأراضي العراقية للقيام بأعمال تمس أمن دول الجوار.

لقد تطورت العلاقة بين العراق ودولة الكويت الشقيقة تطورا نوعيا وتتطلع حكومة بلدي إلى المستقبل وما يمكن أن تحققه العلاقة الأخوية بين البلدين الشقيقين، من توطيد لدعائم السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وتوحيد لجهود هذين البلدين الغنيين لتطوير وتعزيز تنمية مستدامة تنعكس نتائجها الإيجابية على كلا الشعبين الشقيقين وعلى عموم المنطقة. إن ما أنجزه العراق والكويت، سيكون مثالا يحتذى. وهنا أعيد التأكيد على أن العراق يولي أهمية كبرى للبحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وإعادة رفاتهم إلى أوطانهم ولتحديد وجود مكان الممتلكات الكويتية المفقودة وإعادتها، حيث تم مؤخرا تسليم دفعة جديدة من الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية الكويتية.

إن العراق بلد غني بما يملك من ثروات وقدرات مادية وبشرية تؤهله لأن يؤدي دورا محوريا في دعم أمن واستقرار المنطقة، وتنصب سياستنا على الانفتاح الاقتصادي ومد يد الصداقة والتعاون لجميع الدول الصديقة والشقيقة.

ختاما، نكرر شكرنا للسيدة بلاسخارت ونتمنى لها النجاح والسداد في مهمتها لمساعدة العراق ضمن الولاية المناطة بها.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

*رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥*